



أرشيفو  
ARCHIVO

العدد 8 - كانون الأول / ديسمبر 2017

## أمناء الذاكرة

المؤرخ الدكتور حسان حلاق:  
من الأرشيف المحلي إلى العالم.. وثائق تاريخية تُنشر للمرة الأولى  
زينب الطحان

مذ كان ولدًا يافعًا، اعتاد المؤرخ حسان حلاق أن يحمل دفتره معه أينما ذهب، ليسجل ملاحظاته ورؤيته لمحيطه وأهله وعادات مجتمعه. يعتقد رئيس الدراسات التاريخية في جامعة بيروت العربية أنّ حبّ البحث في التاريخ نشأ لديه في تلك المرحلة تحديدًا.

الأرشفة التاريخية رافقت البروفيسور حلاق مذ كان على مقاعد الدراسة. لا يذكر متى اقتنى أوّل كتاب في حياته، ولكنّه يشير إلى أنّ مكتبته الآن تضمّ ما يفوق ثلاثة آلاف كتاب والعشرات من المخطوطات والوثائق. عندما أخذت المكتبة تزحف إلى صالون المنزل، قرّر أن لا يقتني سوى الكتب المتعلقة بتخصّصه، ولكنّه يفخر اليوم أنّ مكتبته تحتضن مجموعة مهمّة من وثائق المحكمة الشرعية في بيروت، ووثائق بريطانية وفرنسية، ووثائق جامعة الدول العربية، ووثائق بعض الصحف اللبنانية، إضافةً إلى بعض وثائق الجامعة الأميركيّة ومخطوطاتها، وبعض وثائق العلامة محمد جميل بيهو. ويضيف: «مكتبتي ليست ضخمة، ولكنّها مهمّة. اشترت منذ سنوات الكثير من الموسوعات. واليوم، مع وجود الأقراص المدمجة (CD)، أصبحت العمليّة أسهل».

### خصوصيّة البحث التاريخي

يرى حلاق أنّ علم التاريخ من العلوم الجليّة، وليس، كما يظنّ البعض، مجرد قصص وروايات وحكايا، فهو يمتلك قواعد ومناهج وأدوات علميّة للوصول إلى الحقائق التاريخيّة. «مرّ معنا، في التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر، كتّاب أجانب وعرب تميّزوا بكتابتهم، في مقابل مؤلّفات لكتّاب آخرين، كانت كلّها مجرد خرافات وأقاصيص»، يقول.

لا يؤمن البروفيسور حلاق بأيّ بحث تاريخي لا يميّزه جهد الباحث في إيجاد مخطوطات نادرة وأرشيف مهمل ينبشه من هنا وهناك، فعلم الأرشفة والبحث في المخطوطات والوثائق، لا يعتمد على وثائق منشورة في كتاب أو ملحق وزاري فقط.. ففي رأيه، «عندما نتحدّث عن التاريخ، أو نريد أن نكتب عن تاريخ دولة ما أو مدينة ما أو حدث ما، ينبغي أن تكون الأدوات تحت تصرّفنا، أو على الأقلّ ينبغي البحث عن الأدوات التي تجعل الدّراسة معمّقة وعلميّة. وفي مقدّمة هذه الأدوات الوثائق والمخطوطات».

كيف نحصل على الوثائق والمخطوطات المتعلّقة بالبحوث التاريخيّة، إذا أردنا، على سبيل المثال،

أن نتعرّض لدراسة عن تاريخ لبنان المعاصر في القرن العشرين؟! يجب المؤرّخ حلاق: «نرى بعضهم يعتمد على كتب منشورة، باعتبارها مصادر ومراجع، أو على بعض المجلات والصحف، أو يقوم بمقابلات مع بعض الشخصيات والزعماء الذين عاصروا تلك المرحلة. ولكن لكي نميّز هذه الدراسات والبحوث، ينبغي أن نعتد على الوثائق غير المنشورة، ذلك أننا إذا اعتمدنا على وثائق منشورة سابقاً فحسب، لن نقدّم أيّ جديد، فالبحث عن وثائق ومخطوطات مغمورة وجديدة هو الذي يعطي البحث ميزة خاصّة ومصدقية عالية».

### مصادر الأرشيف والتاريخ

يعدّد الدكتور حلاق أشكال المصادر ومنابعها، مما يعتمد عليه علم الأرشيف والتاريخ. أولاً، هناك الوثائق الأهلية، ففي البيوت اللبنانية الكثير من الوثائق التي يُعتمد عليها، وهي وثائق موجودة من العهد العثماني، ولكنّ الكثيرين لا يدركون أهميتها التاريخية والمعرفيّة. ثانيًا، هناك مراكز أرشيفية في لبنان بغاية الأهمية، منها المحاكم الشرعية بوثائقها في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلمك وسواها من المدن اللبنانية، فضلًا عن المدن العربيّة.

لا يقصد حلاق بالمحاكم الشرعية تلك الموجودة في عصرنا الحالي، فقد كانت المحاكم الشرعية خلال الحكم العثماني تهتمّ بكلّ شؤون المجتمع المدنية والقضائية والدينية والعدلية، وهي ليست للمسلمين وحسب، بل تُعنى بشؤون كلّ الطوائف والأجانب أيضًا، وهو ما يقدّم للباحث التاريخي معرفة كبرى حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وحول وجوه كثيرة من أحداث التاريخ التي يمكن الاستفادة منها في بحوث متنوّعة عن بيروت ولبنان، وعن الدولة العثمانية.

من حسن حظّ الباحثين الجدد، كما يقول حلاق، أنّ وثائق جلسات المحكمة الشرعية ومحاضرها في صيدا أصبحت متوافرة عبر index، ما يسهّل الوصول إليها، وهي أغنى من محكمة بيروت، لأنّ العاصمة قبل العام 1843، أُحرقت بسبب الحروب الأهلية والأحداث الكثيرة التي شهدتها. أما في صيدا، فهناك وثائق تعود إلى القرن السادس عشر. وبذلك، يكون لدينا 1500-1600 وثيقة، وكذلك الأمر في طرابلس. وفي البقاع، لم تكن المحكمة مركزيّة، بل كانت محكمة فرعيّة تعود إلى عهد الاحتلال الفرنسي.

يقول الدكتور حلاق في هذا السياق: «هذا ما أدركته على الصّعيد الشخصي، فقد كنتُ أوّل من عمل على وثائق المحكمة الشرعية في بيروت. استفدت منها بشكل كبير، وأصدرت عددًا وفيرًا من الكتب اعتمادًا على وثائق هذه المحكمة، نُشرت للمرة الأولى، ما أعطى

بحوثي التاريخية بعداً علمياً وتاريخياً في غاية الأهمية. ومن خلالها، تم نشر الكثير من المعلومات التاريخية التي تُعرف للمرة الأولى. وهناك أيضاً وثائق مهمّة ومخطوطات في البطريركية المارونية والمركز الأرثوذكسي في الأشرافية، حيث يوجد العديد من المخطوطات والوثائق التي تعود إلى العهود العثمانية».

### جهود بحثية.. وعقبات

لا يُخفي حلاق أنّ الوصول إلى أرشيف هذه المحاكم في لبنان، كان دونه عقبات، إذ يجب أن يكون الباحث التاريخي معروفاً في طائفته على الأقلّ، كي يُسمح له بالاطلاع على ذلك الأرشيف. وبذلك، واجه صعوبات من هذا النوع في بعض الأحيان، وخصوصاً مع الوثائق ذات الطابع الطائفي، عندما كانت أبحاثه تتمحور حول تاريخ لبنان في الحقبة العثمانية.

حكماً، كانت المصادر التي يلجأ إليها متعدّدة، ما دام ينبغي التميّز في بحثه. ولذلك، قصد أيضاً المجلس النيابي اللبناني حين كان يدرس تاريخ لبنان في عهد الاحتلال الفرنسي، بغرض الاطلاع على جلساته ومحاضره، فخاض غمار هذا الأرشيف منذ تأسيس اللجان التمثيلية التي أصبحت فيما بعد تُعرف بالمجلس النيابي. كان يحصل على وثائق هذا الأرشيف من مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت قبل ذلك، حتى أعاد المجلس نفسه إتاحتها للباحثين، وهو يوجّه طلابه إلى المجلس النيابي مباشرةً في حال كانوا يبحثون في مسألة تتعلّق بتاريخ لبنان المعاصر، ويكشف أنّ في لبنان اليوم كنزاً من الوثائق والمخطوطات لا يدركه الكثيرون، ففي الجامعة الأميركية، هناك عدد وفير من المخطوطات والوثائق البريطانية.

استطاع حلاق الوصول إلى مذكرات سليم علي سلام، والد الرئيس السابق صائب سلام، الذي كتبها عن العهد العثماني، فقام بتحقيقها ونشرتها في كتاب عُرف باسم «مذكرات سليم علي سلام 1868-1938». وما زاده غبطةً أنّ هذا الكتاب تُرجم إلى اللغة التركية، وجُددت طباعته أكثر من خمس مرات حتى الآن، لكونه يعدّ ضمن الدراسات العثمانية، كما أنّ تركيا الحديثة اليوم تهتمّ بمثل هذه الدراسات والترجمات.

### من الأرشيف المحلي إلى العالم!

يؤكد الباحث التاريخي أنّ علم الأرشفة في بلد ما لا يقتصر على المصادر التاريخية فيه، فهو علم يسحب صاحبه إلى أصقاع الأرض، للوصول إلى كلّ ما له علاقة ببحثه، فتاريخ لبنان يمكن أن نجده في إسطنبول، فرنسا، إنكلترا، أميركا، وحتى إيطاليا. لذلك، ذهب إلى إنكلترا لمدة سنة، وعمل على وثائق وزارة الخارجية البريطانية المسموح الاطلاع عليها، فاطلع على وثائق عمرها أكثر من ثلاثين سنة. وفي فرنسا، كان عمر الوثائق أربعين سنة، وفي الولايات

المتحدة الأميركية، لم تكن هناك ضابطة محدّدة، فهناك وثائق يُكشف عنها بعد سنوات قليلة، وأخرى تمتدّ إلى عقود طويلة حتى تصير متاحة.. كما أنّ الرئيس الأميركيّ ترامب أفرج مؤخراً عن أكثر من 6000 وثيقة متعلّقة باغتيال الرئيس كندي.

والمفارقة اللافتة، أنّ الوثائق في العالم العربي لا يُفرج عنها إلا بعد مرور مئة عام عليها. يقول حلاق في هذا الصّد: «حاولت الحصول على وثائق، سواء في لبنان أو دول عربية أخرى، ولكنّ المعنيين لم يمدّوني بأيّ منها. ولكن عندما ذهبت إلى القاهرة وإلى جامعة الدول العربية، استطعت الاستفادة من محاضر جلسات جامعة الدول العربية التي بدأت بالاجتماع في العام 1945، وحصلت على وثائق ومحاضر مهمّة جدّاً، إذ لم يسبق لأحد أن عمل عليها. لذلك، عندما كتبت كتاب «التيارات السياسية في لبنان»، كان غنياً بالوثائق اللبنانية والعربيّة والبريطانيّة التي تُنشر للمرة الأولى».

تكاد آليات الأرشفة في كلّ مركز أو صرح علمي تتشابه إلى حد ما. ورغم ذلك، هناك بعض الطرق الخاصة التي تصنع التمايز بينها. ففي وزارة الخارجية في بريطانيا، مثلاً، يجب على كلّ فرد إبراز ما يثبت أنّه طالب أو باحث، ليتمّ تسليمه بطاقة تخوّله الدخول إلى الأرشيف، ويُنعم استعمال الخبر، فيقتصر الأمر على الرصاص فحسب، كما يمنع أخذ أكثر من ثلاثة ملفات. وعلى جهاز الكمبيوتر، يكتب الباحث رقمًا لا اسمًا ليحصل على ملفاته، ومن ثمّ ينتقي الوثائق التي يريد تصويرها نسخة ورقية أو مايكروفيلم، يشرح حلاق. ويضيف: «عملتُ مدة طويلة، فصوّرت ما يقارب 7000 وثيقة بريطانية استخدمتها في أطروحة الدكتوراه التي حملت عنوان «التيارات السياسية في لبنان في عهد الرئيس بشارة الخوري من 1943-1952».

### الشّخصيات التاريخيّة: أرشيف حيّ

كذلك، ثمة مصدر مهم في إغناء الأرشفة والتوثيق، يتّصل بالشخصيات التاريخية العريقة ذات السيرة المؤثرة والفاعلة في مسار أحداث تاريخيّة. بحث حلاق جدّيًا عن مثل هذا «الأرشيف الحيّ»، فعثر على وثائق خاصّة غير منشورة سابقًا، تتعلق بالعلامة السياسي محمد جميل بيهو، الذي عاش ما يقارب مئة عام منذ العهد العثماني إلى العام 1978. يقول حلاق: «استطاع هذا الرجل بما تولّى من مناصب مهمّة أن يكون ثروة وطنيّة وقوميّة فيما يختصّ بجمع وثائقه ومراسلاته مع الرؤساء العرب والأجانب. هذه المجلّدات وضعها بين يديّ قبل وفاته، ومن ثمّ أوصى بها إلى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت».

يؤكد المؤرخ حلاق أنّ هذه الجمعيات غنيّة بسجّل من الأرشيف الوثائقي الحافل بالتاريخ التربوي والتعليمي والاجتماعي الذي استفاد منه ونقّب فيه، ولمّا تكتشف أسراره بعد. وهنا، يأخذنا بالذاكرة إلى مرحلة إعداد رسالته العلمية لبحث الماجستير قبل العام 1975، حين زار المكتبة الظاهرية في دمشق وصور بعض المخطوطات التي أفادته، رغم كلفتها الماديّة، من بينها مخطوطة مهمّة جدًّا ما زال يذكر اسمها، وهي «أعظم المآثر السلطانيّة». كانت تتحدّث عن مآثر السلطان عبد الحميد الثاني في قيامه بمشروع السكة الحديدية الحجازية، كي يسهل الحج إلى الأراضي المقدسة، وقد ألزم جميع المسلمين بالدفع لأجلها.

كانت هذه المعلومات تشكّل كشفًا مثيرًا، ولكنّ الكشف الأكثر أهمية تجلّى حين وضع يده على وثائق تركية تضمّ مذكرات هذا السلطان بالحرف اللاتيني الحديث، يتحدث فيها عن وقائع ويكشف حقائق تُروى لأول مرة، وأصدرها في كتاب «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية»، الذي أُعيد طبعه مرات ومرات، وتُرجم إلى لغات مختلفة، وخصوصًا بعد أن تمّ الكشف فيه عن حجم الافتراء على هذه الدولة.

من المؤسف، يقول حلاق، أنّ المؤرخين العرب نقلوا عن الأجانب والمستشرقين من دون تحقيق وتمحيص، فقد ظهر للعيان حقيقة دور اليهود في خلع السلطان عبد الحميد الثاني، حين رفض الموافقة بشكل حاسم على إعطاء فلسطين للصهاينة، وبخاصة للصهيوني ثيودور هرتزل، وحتى السّماح لهم بالقدوم على شكل هجرات متالية، رغم أنّهم حاولوا إغراءه بدفع خمسين مليون ليرة ذهبية، فما كان منه أن أجابهم: «هذا الأمر لا يمرّ إلا على جثتي»، وهكذا كان. وما كانت حركة الاتحاد والترقي سوى ذراعٍ قويٍّ لليهود آنذاك، والتي أيّدها العرب جاهلين حقيقتها في بداية الأمر.

### الأرشيف البيروتية كنز لنا ينضب بعد

من هنا، فإنّ علم الأرشفة والمخطوطات والوثائق يغيّر الكثير من وجه التاريخ والقيم والمفاهيم، ويرسم رؤية أكثر وضوحًا للمستقبل، بحسب حلاق. هذا الأمر جعله يتخصّص أكثر في تاريخ مدينة بيروت أكثر. فعلى صعيد التاريخ السياسي، كتب أكثر من كتاب عن لبنان، وكذلك بيروت، معتمداً في ذلك على وثائق سياسية تغطّي الحركة السياسية التي انطلقت من بيروت وغيرها من المناطق. ولأنّ بيروت هي الثقل في العهد العثماني، وعهد الانتداب الفرنسي، وعهود الاستقلال، فالجمعيات والأحزاب التي وجدت فيها، كان لديها كمّ هائل من الوثائق ومحاضر الجلسات. هذا الأرشيف كلّهُ نقّب فيه حلاق لتدوين تاريخ بيروت السياسي والتاريخي والاقتصادي.

جمع الدكتور حلاق مئة ألف وثيقة، ولم ينشرها كلها، وهي لا تزال تحتاج إلى مركز أبحاث، ولكنه نشر عدة كتب تعتمد على هذه الوثائق، وقدّم معلومات جديدة تنشر للمرة الأولى لم يكن أحد يعرفها. وأيضًا، سلّط الأضواء على أصول العائلات البيروتية. ويضيف: «عرفت من خلال هذه السجلات أنّ بيت العيتاني، تفرّع منهم بيت بيهو وبيت الحص وأربعون عائلة بيروتية أخرى.. وبيت سنو هم ذاتهم بيت النحاس.. وهكذا، نجد أنّ كلّ عائلة تفرّع منها عدة عائلات، وأصبحت عائلة جديدة. هذا كلّ لم نكن نعلمه إلا عندما أطلعنا على سجلات المحاكم الشرعية في بيروت».

في القرن التاسع عشر، كانت بيروت ما تزال تحمل اسم «البلدة»، وكانت تقع ضمن السور، أي منطقة «وسط البلد» (الداون تاون) اليوم، ضمن سبعة أبواب. وما كان خارج السور يعدّ خارج البلدة، وهو ما يقصد به الضواحي، مثل البسطة والبسطة الفوقا والأشرفية والجميزة.. ولكنّها راحت تتوسّع، وأخذ السور يهدم تباعًا. أما هذه التقسيمات الموجودة اليوم، فهي التقسيمات العثمانية ذاتها.

في العام 1888، تحوّلت بيروت إلى ولاية. وهنا يقول حلاق: «في هذه المرحلة، أصبح البيارة يفتخرون بولايتهم، ولكنّ بيروت خلال 700 سنة، في العهدين المملوكي والعثماني، استقطبت الكثير من العائلات من العالم العربي، من المغرب العربي، الحجاز، المدينة المنورة، حلب، حمص، وتركيا.. كلّ هذه الأمور جعلت من بيروت، وحتى من لبنان، مركزًا لتفاعل الشعوب العربية. من يعرف مثلاً أنّ أول رئيس للجمهورية اللبنانية كان من مواليد دمشق في العام 1877، أقصد الرئيس شارل دباس! إنّ اللبنانيين أنفسهم لا يعترفون بذلك».

أنجز البروفيسور حسان حلاق مجلدين عن تاريخ بلدية بيروت، لم يسبق لأحد أن اشتغل بها، كان أحدهما يتضمّن وثائق وسجلات ومحاضر لبلدية بيروت من العهد العثماني. ينهي حلاق حديثه بهذه الفكرة، مشيرًا إلى أنّ الأرشفة التاريخية والبحث في المخطوطات والوثائق، مسؤولية الباحثين الذين يعملون في الجامعات، لتوجيه طلابهم إلى حيث توجد الوثائق المخبوءة بين جدران المؤسّسات والبيوت والمراكز والصروح الثقافية وغيرها.

زينب الضحان: أستاذة جامعيّة وكاتبة وصحافيّة لبنانية. تخصصت في النّقد الأدبي والسّرد الروائيّ، وأعدّت أطروحة دكتوراه حول الهجرة والهوية في رواية «بدايات» لأمين معلوف. صدر لها كتابان عن الأدب ما بعد الكولونيالي.

للتواصل عبر الإيميل: riza\_zein@hotmail.com